التنمية السياحية بالجزائر
الواقع والطموح

حمدي باشا رابح*

RESUME:

Développement touristique en Algérie; la réalité et l'ambition.

Parmi les principales préoccupations observées à l'échelle internationale, nous notons la propagation et la commercialisation du tourisme. l'O.M.T, estime l'arrivée de plus d'un milliard de touristes. Bien que L'Algérie possède plus que d'autres pays, au moins dans sa région, des potentialités touristiques importantes, la réalité nous montre la faible participation de ce secteur dans le développement économique et social. La logique nous incite à réaliser au moins des progrès permettant d'avoir une part du développement de ce secteur au niveau international.

Cet article traite de l'importance du tourisme au niveau international, les exigences du développement touristique, la réalité du tourisme en Algérie, le développement économique et le rôle du secteur touristique, le développement touristique et le développement durable.

* أستاذ مكلف بالدروس بكلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.

ملخص:

من بين الاهتمامات المشهودة على الصعيد الدولي، هذا التوسع في الترويج والتسويق للسياحة، خصوصا وأن تقديرات المنظمة العالمية للسياحة تشير إلى قدوم أكثر من مليار سائح.

وحيث أن الجزائر تملك أكثر من غيرها من الإمكانيات السياحية، على الأقل في منطقتنا، في حين أن الواقع يؤكد ضعف مشاركة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن المنطق يقتضي أن نحقق على الأقل تطورا يسمح لنا بأخذ نصيب من المزايا الأكيدة لازدهار هذا القطاع على الصعيد الدولي.

ـ تتناول هذه المقالة: الاهتمام بالسياحة على الصعيد الدولي، ومتطلبات التنمية السياحية، واقع السياحة في الجزائر، التنمية الاقتصادية ودور القطاع السياحي، التنمية السياحية والتنمية المستديمة.

مقدمة:

تعتبر السياحة ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية، والسياحة في اللغة هي السفر، أي الانتقال من مكان إلي آخر، فإذا تمّ ذلك داخل نفس البلد مثّل سياحة داخلية، أمّا إذا كان ذلك من دولة إلي أخرى أعتبر سياحة دولية، وقد عرّفها مؤتمر " أوتاوا" في جوان 1991 على أنها الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلي مكان خارج بيئته المعتادة أقل فترة معينة من الزمن وأن لا يكون غرضه من السفر ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر إليه.

والسياحة ظاهرة ذات أبعاد ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، فأهميتها كصناعة متخصصة تبدو من حيث إمكانية أن تشكل محورا رئيسيا في صناعة الخدمات، بحيث يؤثر رواج السياحة بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بها، وتعتبر أيضا مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان مدفوعات الدول، كما أن السياحة تعتبر عنصرا مهما في استقطاب الاستثمار الخارجي، وتخلق فرصا جديدة للعمل، وهي ذات بعد اجتماعي من حيث أنها نتاج لحال المجتمعات بكل ظروفها وقيمها وسلوكياتها، ولها أيضا صفاتها المميزة في ما يتعلق بتعزيز تبادل الثقافات والحضارات والتقارب والاتصالات بين الشعوب والحضارات، بالنظر لكل هذه الأمور ولاعتبارات واردة بمتن الموضوع ذاته توفرت لنا الرغبة في تناول بعض الجوانب المتعلقة بتنمية هذا القطاع والمساهمة المتواضعة في إماطة اللثام عن واقعه بالجزائر، أملا في مشاركته في التنمية الاقتصادية مستقبلا.

1 ـ السياحة الدولية واتجاهاتها:

لقد تسارع تطور القطاع السياحي على الصعيد الدولي منذ السبعينيات، فيوميا، يطوف أرجاء المعمورة أكثر من 1.5 مليون سائح ينفقون 900 مليون دولار يوميا على أماكن سكناهم، ومأكلهم وتسوقهم وأماكن تسليتهم. وتبلغ مساهمة السياحة نحو 10 في المائة من الدخل القومي العالمي و5 في المائة من إجمالي الطلب على السلع والخدمات و 15 في المائة من مبيعات قطاع الخدمات في العالم، وقد استطاعت بعض الدول أن تطور وتحسن من مستويات ونوعية الخدمات التي تتكامل مع السياحة مثل

التوسع في تسويقها وترويجها وفي النقل وفي الخدمات الصحية، بحيث سجلت السياحة الدولية نتائج معتبرة بالرغم من التراجع الذي شهده الاقتصاد العالمي على امتداد أكثر من عقدين من الزمن،فمن حيث العائدات وعدد السياح القادمين تأتي أمريكا الشمالية ثم أوروبا في المرتبة الأولى، فالأوروبيون مثلا يمتصون أكثر من60 ٪ من السياح القادمين، وتأتي بلدان أوروبا التي تقع على ضفاف البحر الأبيض المتوسط في المقدمة سواء من حيث نصيبها من السياح القادمين أو في ما يتعلق بالإيرادات من السياحة الدولية، فقد حصلت فرنسا على أكبر نصيب 10.4 ٪ من عدد السياح القادمين، وبلغت عائدات السياحة فيها سنة 1996 ما يعادل مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل من الأردن وسوريا. أما الجزائر التي تحوز من الإمكانيات السياحية أكثر غيرها على الأقل في منطقتنا، فمن الواضح أنها لا تستفيد بقسط تقريبا من إيرادات السياحة الدولية التي تساهم في كثير من البلدان في تحسين المكونات الاقتصادية الكلية.

2 ـ التنمية الاقتصادية ودور القطاع السياحي:

تشير الأرقام الصادرة عن (المجلس العالمي للسياحة) إلى أنه في عام 1994 على سبيل المثال وصل الناتج الإجمالي العالمي لصناعة السياحة من السلع والخدمات إلى نحو 3.4 تريليون دولار وأنها أتاحت 204 ملايين فرصة عمل تقاضى أصحابها أجورا ناهزت 1.7 تريليون دولار أو ما يعادل 10.3 % من إجمالي الأجور في العالم.[1] وهو الأمر الذي يوضّح العلاقة الوثيقة بين تنمية قطاع السياحة والتنمية الاقتصادية، ونظرا لأهمية

[1] - http://www.patdq.com تم التصفح في 2005/03/15.

القطاع السياحي من حيث عوائده بالعملات الأجنبية وفي توفير فرص العمل، نجد الكثير من الدول المتقدمة اهتمت بهذا القطاع، بل ودعمته من خلال تطوير وتحسين الخدمات والقطاعات الأساسية التي تتفاعل معه والجدول الموالي (جدول رقم 2) يوضح المراتب الأولى في السياحة الدولية والتي هي من نصيب الدول المتقدمة ، وكذلك أهمية العائدات من العملات (مقيّمة بملايين الدولارات) .

جدول رقم ــ 2 ــ عائدات السياحة لبعض الدول المتقدمة

	1995		2000	
الدولة	العائدات	الترتيب	العائدات	الترتيب
أميركا	61,137	1	83,800	1
ايطاليا	27,723	3	27,700	2
المملكة المتحدة	18,554	5	19,300	3
الصين	8,733	7	16,200	4
النمسا	14,595	6	11,500	5
كندا	7,994	8	10,800	6
المكسيكا	6,179	10	8,000	7
فرنسا	27,527	2	00	00
بولندا	6,600	9	00	00
اسبانيا	25,701	4	00	–
المجموع	204,743		177,300	

المصدر: الدليل السياحي العربي2004: http://www.patdq.com

3 ـ التنمية السياحية والتنمية المستديمة:

إذا كان النمو الاقتصادي يشكل مؤشرا هاما بالنسبة للتنمية السياحية فإن التنمية لا تقتصر على البعد الكمي، وفيما يخص السياحة ، يؤكد الخبراء على أن السياحة لا يمكن أن تشكل عامل تنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق تنمية مستديمة وبعبارة أخرى تثمين التراث بمختلف أشكاله.

وقد جاء في بيان مانيلا 1980 الصادر حول السياحة العالمية ما يلي:

" تتكون الموارد السياحة التي تزخر بها الدول من المساحات والمنتجات والقيم وهي موارد يجب مراقبة استعمالها تفاديا لتدهورها وإتلافها. إن تلبية حاجات السياحة لا يجب أن تمس بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية والبيئة وخاصة الموارد الطبيعية التي تشكل أساس السياحة وكذا المناطق التاريخية الثقافية. فكل هذه الموارد السياحية ملك للبشرية".

ومما لاشك فيه أن أي تنمية سياحية لها تأثيرات على البيئة مثل آثارها على التربة والماء أو التراث الطبيعي والحضاري للأمة، ومن هنا وجب الاهتمام بمجمل هذه العناصر المكونة للبيئة السياحية من حماية ومحافظة عليها ضد كل التأثيرات التي تفقدها خصائصها سواء كانت طبيعية أو تاريخية حضارية وذلك حتى تتحقق التنمية السياحية ضمن بيئة مستدامة.

إن العمل ببعض المقترحات الموالية من شأنه أن يحقق تنمية سياحية مستديمة:

1 ـــ العمل على بثّ مزيد من الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.

2 ـــ تسيير التخلص من النفايات بشكل علمي سليم.

3 ـــ إعداد إجراءات متناسقة تربط بين الاستثمار في القطاع السياحي والمحافظة على البيئة.

4 ـ ترقية السياحة تبعا لما يحفظ الهوية الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

5 ـ الوعي بأن الاكتضاض السياحي لمناطق دون توسيع الاستثمار ليشمل مناطق أخرى ذات طابع سياحي ، يمكن أن يؤدي تدهور بيئي ونتائج سلبية اجتماعيا.

6 ـ ردّ الاعتبار لكل ما تم استنزافه من موروث ثقافي وتاريخي، وذلك من خلال إجراءات سياسية وفنية واقتصادية. وتوفير التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث من المباني والمواقع الأثرية والتاريخية.

7 ـ التعجيل بإنشاء لجنة وطنية للأخلاقيات السياحية تماشيا مع القانون العالمي لأخلاقيات السياحة، الذي أعدته المنظمة العالمية للسياحة.[2] يمكن اعتبار السياحة كواحدة من أسرع الصناعات في العالم، إذ أنه حسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة فإن الحركة السياحية العالمية ستشهد تطورا معتبرا خلال العقد الحالي " حيث يرتقب قدوم أزيد من مليار سائح سنة 2010" ترى ماذا سيكون نصيب الجزائر آنذاك من هذا الرقم ؟ فوزير السياحة المغربي، علن أن حكومته قررت رصد 90 مليار درهم

[2] ـ تم الإعلان عن القانون المذكور في أكتوبر 1999 بسنتياغو بالشيلي. وتضمّن في هذا الخصوص عشر مبادئ أساسية.

(9 مليارات دولار) للاستثمار في قطاع السياحة، وذلك في سياق رهانها على استقبال 10 ملايين سائح أجنبي في أفق [3] عام 2010".

والسياحة تعتبر أداة قوية يمكن في حال استثمارها بشكل إيجابي ومتزن أن تتجاوز الحواجز السياسية، وأن تكون عاملا مساعدا في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية خصوصا فيما يمكن أن تقوم به من دور في تدعيم التنمية المستديمة كما أن الاستثمار في قطاع السياحة يجلب الاستثمار نحو باقي الفروع الخدماتية والقطاعات الأخرى.

4 ـ متطلبات التنمية السياحية:

لا شك في أن أي نشاط استثماري يبحث عن **الضمانات والحوافز**، والاستثمار في القطاع السياحي وفي أي مكان هو بدوره يتم حيث يتوافر الاستقرار السياسي والمناخ الملائم للاستثمار إلى جانب محفزات أخرى من بينها المنظومة القانونية والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، وتوافر بنية تحتية ملائمة ووعي سياحي عام بين مختلف شرائح المجتمع المستقبل للسياح، وتبسيط الإجراءات الرسمية الخاصة بالانتقال والدخول وفترة الإقامة المسموح بها.

ـ إن بعث الاستثمار في القطاع السياحي يستند إلي الترويج له في الخارج، سواء لجذب السياح أو الاستثمار الأجنبي الذي يتوفر على الخبرة في هذا النشاط، وهو الأمر الذي يعدّ من بين عوامل الضعف ونقص مردودية القطاع السياحي في بلادنا، بالنظر لما تبذله الدول الأخرى في هذا المجال، ففي مؤتمر برلين للسياحة الذي انعقد في المنتصف الأول من سنة 1998،

[3] ـ http://www.cndportal.net.ma

كانت مساحة الجناح الجزائري لا تتجاوز 36 مترا مربعا، وعدد أفراد الوفد ثلاث أشخاص، في حين كان الوفد المصري يقوده وزيرهم للسياحة وممثلا ب 250 فردا، ويمتد على مساحة 700 مترا مربعا.[4]

ـــ إن "توسيع نطاق الاستثمار في الخدمات يستلزم وجود تسهيلات مالية ومصرفية، وخدمات مساندة في الطرق والموانئ والاتصالات، فضلاً عن وجود هيكلية مناسبة للرسوم الجمركية، ومناطق صناعية حرة تؤمن الاستفادة المثلى من فرص الاستثمار في الخدمات"[5].

5 ـ السياحة في الجزائر:

إذا كانت مصر تملك ثلثي آثار العالم، فإن التنوع والتقابل سمة من السّمات البارزة في الطبيعة بالجزائر،حيث الضفاف الدافئة على البحر الأبيض المتوسط، والرؤية السحرية للمناظر القمرية في تمنراست، كما أن الحجارة بالطاسيلي والهقار تحمل في آثارها عمق تاريخ البشرية من رسوم جدارية ونحوت صخرية، أما المعالم الأثرية بالمدن القديمة، فهي تفوح بعبق التاريخ: من أطلال "تيفست" بتبسة شرقا، مرورا بالقبر الملكي الموريطاني ومسرح "ليسيزاري" بشرشال، حتى كنيسة "سانتاكروز" بوهران غربا و"الطاسيلي ناجر" بايليزي جنوبا.

ولكن رغم تمتع الجزائر بالعديد من الخصائص النسبية من موقع وتنوع ثقافي إلا أن مرتبتها في السياحة الدولية تبقى لحد الآن أقل بكثير من

---

[4] ـ طالع جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 10 ماي 1998.

[5] ـ من توصيات المؤتمر العاشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي انعقد بالجزائر خلال الفترة 9-10، ديسمبر 2003.

المميزات التي تتمتع بها، بحيث لم ترتق إلى مستوى كل من تونس والمغرب في استقطاب السياح، اللتان ساهمتا بمفردهما في رفع نسبة السفر إلى القارة الأفريقية إلى تسعة في المائة عام 2004، أما الجزائر وبسبب ندرة الفنادق والتسيير السيئ للمواقع السياحية، وقلة الترويج من طرف السلطات، وغياب الثقافة السياحية في المجتمع ، وبالرغم من إصدار العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية ، أهمها قوانين الاستثمار المتعاقبة، فإن المعطيات تؤكد بقاء قطاع السياحة على هامش النشاطات، بحيث لم يساهم في التنمية الاقتصادية سوى بأقل من 1٪ في الناتج الوطني الإجمالي[6].

ـ في الوقت الذي يسعى خلاله المغرب إلى تحقيق زيادة بنسبة 100 في المائة في عدد السياح الذين يزورنه حاليا المقدر بخمسة ملايين زائر سنويا، وفي طاقة فنادقه الاستيعابية البالغة 85 ألف سرير و رفع عدد موظفي الفنادق إلى 600 ألف وذلك بحلول 2010، حيث تبيّن لهم أن قطاع السياحة الذي يشهد تنافسا متواصلا يتطلب استقطاب استثمارات أجنبية إضافية.

فإنه على امتداد عشرية التسعينيات ، وبالرغم من المنظومة القانونية المؤطرة للتنظيم والخوصصة وتطوير الاستثمارات في القطاع الحرفي والسياحي[7] فإن تدهور الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلاد لم يمكن القطاع السياحي من الانتعاش، وذلك بالرغم من الجهود التي بذلت آنذاك لجلب السياح ـ إلا أن عددهم ما فتئ يتناقص، خصوصا مابين سنوات 1991

---

[6] ـ تقرير حول مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 2000 ، ص8.

7 ـ يرجى الاطلاع على أهم النصوص المذكورة بالقائمة المرفقة بالتقرير.

و1994 (أنظر الجدول رقم 1) وأساسا من الأجانب — ونذكر من بين تلك النشاطات استقلالية الشركة الوطنية للسياحة كما أعطيت الاستقلالية أيضا للفنادق التي تملكها الدولة ومنحت شركات أجنبية مثل "هيلتون" الحق في تدبير فنادق حديثة البناء، مما مكّن من تحقيق زيادة في عدد غرف الفنادق، إضافة إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص.

وابتداء من سنة 1997 نتيجة لاستقرار الأوضاع الأمنية نسبيا، بدأ يزداد توافد الزوار إلي الجزائر سواء من الوطنيين المقيمين بالخارج أو من الأجانب (أنظر الجدول رقم 1).

لقد أكد وزير السياحة أن سنة 2003 سجلت قدوم أكثر من مليون و166 ألف سائح وهو عدد يفوق بنسبة 15 % عدد السياح الذين قدموا إلي الجزائر سنة 2002 التي شهدت دخول 966 ألف سائح وبالنسبة للمداخيل بالعملة الصعبة فقد حقق توافد السياح سنة 2003 دخول 160 مليون دولار بزيادة 17 % مقارنة بمداخيل 2002 التي قدرت بـ 133 مليون دولار للخزينة الجزائرية.

ولذلك فإنه انطلاقا من المبادئ العامة للتنمية المستديمة، تعمل الجزائر على تحقيق استغلال عقلاني للموارد السياحية المتاحة من أجل تلبية الطلب السياحي الحالي دون رهن مستقبل الأجيال القادمة، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال التطبيق على أرض الواقع للقوانين الثلاثة التي تم إصدارها في

فيفري2003 والي يمكن أن تجسد عمليا التنمية المستديمة في القطاع السياحي[8]:

لقد أنشأ القانون الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ومجلسا وطنيا للسياحة مهمته إعطاء الرأي في السياسة الوطنية للسياحة واقتراح كل التدابير والإجراءات التي من شأنها تطوير وترقية السياحة.

أما القانون الثالث الخاص بمناطق التوسع والمواقع السياحية[9]، فيشكل دفعا للتنمية السياحية من حيث أنه يهدف إلى تحكم القطاع في العقار السياحي حيث أسندت إلى الوكالة الوطنية لتنمية السياحة مهمة اقتناء الأراضي داخل مناطق التوسع السياحي وتهيئتها وترقيتها وتسييرها، كما حدد هذا القانون دور الدولة في خلق الشروط المحفزة للتنمية السياحية من تمويل للدراسات إلى أشغال التهيئة السياحية.

ومن ناحية الاستثمار السياحي فإن هذا القانون استحدث صندوقا خاصا لدعم التنمية السياحية وأقر ضرورة إعداد مخطط وطني توجيهي للتهيئة السياحية، يعتبر بمثابة دليل للاستثمار السياحي.

ـ وقد قررت الدولة خوصصة القطاع من خلال توجيه نداء للمستثمرين الذين يتعاملون مع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية المكلفة بتسيير

---

[8] ـ راجع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 11 الصادرة بتاريخ 19 فيفري2003، وأساسا القانون رقم 03-01 المؤرخ في 2003/02/17، أما القانون الثاني تحت رقم 03 - 02 المؤرخ في 2003/02/17 فهو يتعلق بالاستغلال والاستعمال السياحي للشواطئ .

[9] ـ القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/17.

زهاء 174 منطقة توسع سياحي، وتطمح الجزائر إلي وضع إستراتيجية تنموية للقطاع السياحي تمتد إلى غاية 2006 أن يصل عدد السياح في الجزائر مع نهاية السنة الجارية إلى 354 ألف سائح أجنبي وأزيد من 921 ألف سائح جزائري مقيم بالخارج، ويمكن اعتبار بداية هذا الطموح الذي تنشده الجزائر في السياحة وإمكانيات النجاح المستقبلي في استضافتها لليوم العالمي للسياحة يوم 27 سبتمبر 2003.

ـ إن التوجهات الاقتصادية الجديدة تراهن على السياحة باعتبارها قطاعا حيويا، ومصدرا هاما لتحقيق إيرادات مالية هامة خارج قطاع النفط. إذ أن السلطات تراهن على تموقع النشاط السياحي في المرتبة الثالثة من حيث عائداته على الخزينة العمومية بعد قطاع المحروقات والفلاحة.

ـ ونرى أن عملية تنمية القطاع السياحي في بلادنا تمر عبر القضاء على المعوقات التي تقف دون تقدمه و وصوله إلي المستوى العالمي وذلك من خلال ما يلي:

1 ـ القضاء على التعقيدات الإدارية المختلفة التي تعوق الاستثمار، وتحقيق التنسيق الضروري بين وزارة السياحة والجهات المعنية بتوجيه ومتابعة الاستثمار.

2 ـ خصخصة الهياكل والمنشآت السياحية الموجودة، وفتح المجال للمستثمرين بهدف بناء وإنجاز هياكل جديدة وفق التصورات الحديثة للسياحة، اقتداء بالدول السياحية العربية والأجنبية، والتي لا يفوق بعضها الجزائر من حيث الإمكانات المتوفرة التي حبا بها الله بلادنا.

3 ــ تعاون كل الأجهزة المعنية بتحقيق سياسة سياحية شاملة، تهتم بتغيير سلوكيات المواطنين المتعلقة برفع مستوى وعيهم السياحي وتحويل اهتمامهم نحو حسن التعامل مع السواح، وتعزيز السلوكيات الايجابية، وإعادة كرم الضيافة والاستقبال، لخلق مجتمع غير طارد للسياحة ،ذلك أن تنمية السياحة هي مسؤولية أفراد المجتمع أيضا.

4 ــ التحديد والتخطيط للمناطق السياحية تخطيطا علميا يراعي مواكبة التطورات العالمية الطارئة على الطلب السياحي، بالنظر لاعتبارات المنافسة الدولية.

5 ــ إزالة القيود المفروضة على الطيران العارض "CHARTER" وتأطيره قانونيا حتى تنخفض نفقات السفر نحو الجزائر، مما يساعد في جلب شرائح من السوق السياحية العالمية.

جدول رقم ــ1 ــ توزيع توافد السياح في الفترة بين 1990-1999

السنة	الأجانب	الجزائريون المقيمون بالخارج	المجموع
1990	685815	451103	1136918
1991	722682	470528	1193210
1992	624096	4954528	1119548
1993	571993	555552	1127545
1994	336226	468487	804713
1995	97648	421916	. 519576
1996	93491	511477	604968

1997	94832	539920	634752
1998	107213	571234	678448
1999	147611	607675	755286

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، نوفمبر 2000، ص47.

خـــاتمة:

نظمت الجزائر خلال النصف الثاني من ماي2005 الصالون الدولي السابع للسياحة والأسفار تحت شعار "السياحة عامل تنمية والمصالحة والتسامح بين الثقافات"،بهدف التعريف بفرص الاستثمار والشراكة وبالتحفيزات الضريبية والجمركية التي تمنحها الجزائر للمستثمرين[10] ويبدو من هنا بصيص من الأمل في أن السلطات أدركت منطق الاقتصاد خارج المحروقات وشرعت في اتخاذ التدابير العملية، لمواجهة ما بعد الريع، ولكن عندما نعلم أن حصة الصادرات خارج المحروقات تنخفض من سنة لأخرى، وتخبرنا التقارير أن ممتلكاتنا الأثرية والفنية تتعرض للنهب

---

[10] ـ نظم الصالون المذكور من 05/16 الي2005/05/20 وقد حضره حوالي 300 عارض مثلوا 17 دولة أوروبية (تعمل على جذب الجزائريين كسياح لديها) و11 بلدا عربيا (منها مصر وتونس اللتان صرّحا رئيسا وفديهما أن هدفهم الأساسي من المشاركة هو العمل على جذب المزيد من الجزائريين لزيارة بلديهما) و3 بلدان آسيوية.

والسرقة من قبل السياح[11]، وأن بعض المسؤولين وراء تعرض العديد من الأراضي والعقارات السياحية للنهب[12]، لا يمكننا سوى الاستنتاج ومن خلال تجارب الدول السياحية الرائدة:

بأن السياحة هي رصيد متراكم من قيم وتاريخ وثقافة المجتمع ، تجب صيانته، وهي نتاج القيم والسلوكيات السائدة بين أفراد المجتمع، التي يجب تهذيبها وتعزيز الايجابية منها، وهي يمكن أن تكون قاطرة للتنمية، لا يجب أن يستهان بقدراتها، وهي في النهاية مرآة لوعي الأمة ولصرامة الدولة في الحفاظ على الأعناق والأرزاق.

المراجع:

1 . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،رقم 11 الصادرة بتاريخ 19 فيفري2003.

2 . الموقع: http://www.cndportal.net.ma

3 . المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، نوفمبر 2000، ص47.

4 . جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 10 ماي 1998.

5 . دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية، ناجي التوني، المعهد العربي للتخطيط، ماي 2001.

[11] ــ طالع عن سرقة 1067 قطعة أثرية تمت في ظرف خمس سنوات من 2000 إلى 2004، تبعا لتقرير الفرقة المركزية لمكافحة الاتجار غير المشروع للممتلكات الثقافية وسرقة التحف الفنية، وذلك بالشروق اليومي الصادر في 91 ماي 2005.

[12] ــ طالع تصريح وزير السياحة بيومية الخبر، ليوم 10 أفريل 2005 ، ص4.

6 . حوار مع وزير السياحة الجزائري أجرته "البيان" بموقع على شبكة الإنترنت.
7 . تقرير المؤتمر العاشـــر لـــرجال الأعمال والمستثمرين العرب في الجـــزائر العاصمة، الذي انعقد بالجـــزائر خلال الفترة 9-10، ديسمبر 2003.
8 . الموقع: الدليل السياحي العربي 2004: http://www.patdq.com
9 . صبحي عسيلة: وزارة السياحة، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة،2003.
10 . الجزائر، الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنيـــة للنـــشر والإشهار، طبعة 1989.
11 . الشروق اليومي الصادر في 91 ماي 2005.
12 . يومية الخبر، ليوم 10 أفريل 2005

ملحق يتضمن مختلف النصوص التنظيمية المتعلقة بتنظيم وخوصصة والاستثمار في القطاع السياحي *

* Décret 66-75 du 4 avril 1966 portant application de l'ordonnance n°66-62 du 26
Mars 1966 relative aux zones et aux sites touristiques.
* Décret 81-298 du 31 octobre 1981 modifiant et complétant le décret n°66-75 du 4
avril 1966 portant application de l'ordonnance n°66-62 du 26 Mars 1966 relative
aux zones et aux sites touristiques.
* Décret n°88-12 du 26 janvier 1985 définissant et organisant les activités hôtelières
et touristiques.
* Décret n°92-101 du 3 mars 1992 modifiant et complétant le décret n°85-12 du 26
janvier 1985 définissant et organisant les activités hôtelières et touristiques.
* Décret n°85-14 du 26 janvier 1985 fixant les conditions de création et d'exploitation
des terrains de camping.
* Décret n°85-15 du 26 janvier 1985 portant organisation et fonctionnement des
offices de tourisme des fédérations de wilayas et de la fédération nationale des
offices de tourisme.
* Loi n°90-05 du 19 février 1990 relative aux agences de tourisme et de voyages.
* Décret exécutif n°90-409 du 22 décembre 1990 modifiant et complétant le décret
n°88-214 du 31 octobre 1988 portant création et organisation de l'office national du
tourisme.
* Décret exécutif 94-41 du 17 chaâbane 1414 correspondant au 29 janvier 1994

* عن المجلس الإقتصادي و الاجتماعي، و إضافة من طرف الأستاذ.

portant définition des eaux thermales et réglementant leur protection, leur utilisation
et leur exploitation.
* Ordonnance n°96-01 du 19 Chaâbane 1416 correspondant au 10 janvier 1996 fixant
les règles régissant l'artisanat et les métiers.
* Décret exécutif n°97-145 du 23 Dhou El Hidja 1417 correspondant au 30 avril
1997 définissant les qualifications professionnelles dans le secteur de l'artisanat et
" des métiers.
* Décret exécutif n°97-274 du 16 Rabie El Aouel 1418 correspondant au 21 juillet
1997 fixant les conditions d'exercice des activités d'artisanat et d'art à domicile.
* Décret exécutif n°97-3 90 du 17 Joumada Ethania 1418 correspondant au '.9 octobre
1997 fixant les conditions, modalités et formes de délivrance du label de qualité,
d'authenticité et de l'estampillage des produits de l'artisanat traditionnel.
* Décret exécutif n°92-12 du 9 janvier 1992 portant création de l'agence nationale de
l'artisanat traditionnel (A.N.A.R.T).
* Ordonnance n°9j'-22 du 29 Rabie El Aouel 1416 correspondant au 26 Août 1995
relative à la privatisation des entreprises publiques.
* loi n°01-03 du 17/02/2003.
* loi n° 02-03 du 17/02//2003.
* loi n°03-03 du 17/02/2003.